يا صاحبَ القُبّة البَيضاءِ

يا صاحبَ القُبَّةِ البَيضاءِ في النَّجَـفِ
مَن زارَ قَبرَكَ واسْتَشفى لَدَيكَ شُفِي
زوروا أَبا الحَسَنِ الهادي لَعَلَّكُـــمُ
تُحظَون بالأجرِ والإقبالِ والزُّلَف
زوروا لِمَن تُسْمَعُ النَّجوى لَديهِ فَمَنْ
يَزرهُ بالقَبرِ مَلهوفاً لَديهِ كُفِـــي
إذا وَصَلْ فَاحْرِمْ قَبْلَ تَدْخُلَهُ
مُلَبِّيـاً واسْعَ سَعْياً حَولَهُ وطُـفِ
حَتَّى إذا طِفْـــتَ سَبْعاً حَولَ قُبَّتِهِ
تأَمَّـلْ البابَ تَلْقى وَجْهَهُ فَقِـــفِ
وقُل سَلامٌ من الله الســـلامِ على
أَهـلِ السلامِ وَأهلِ العلمِ والشـرَفِ

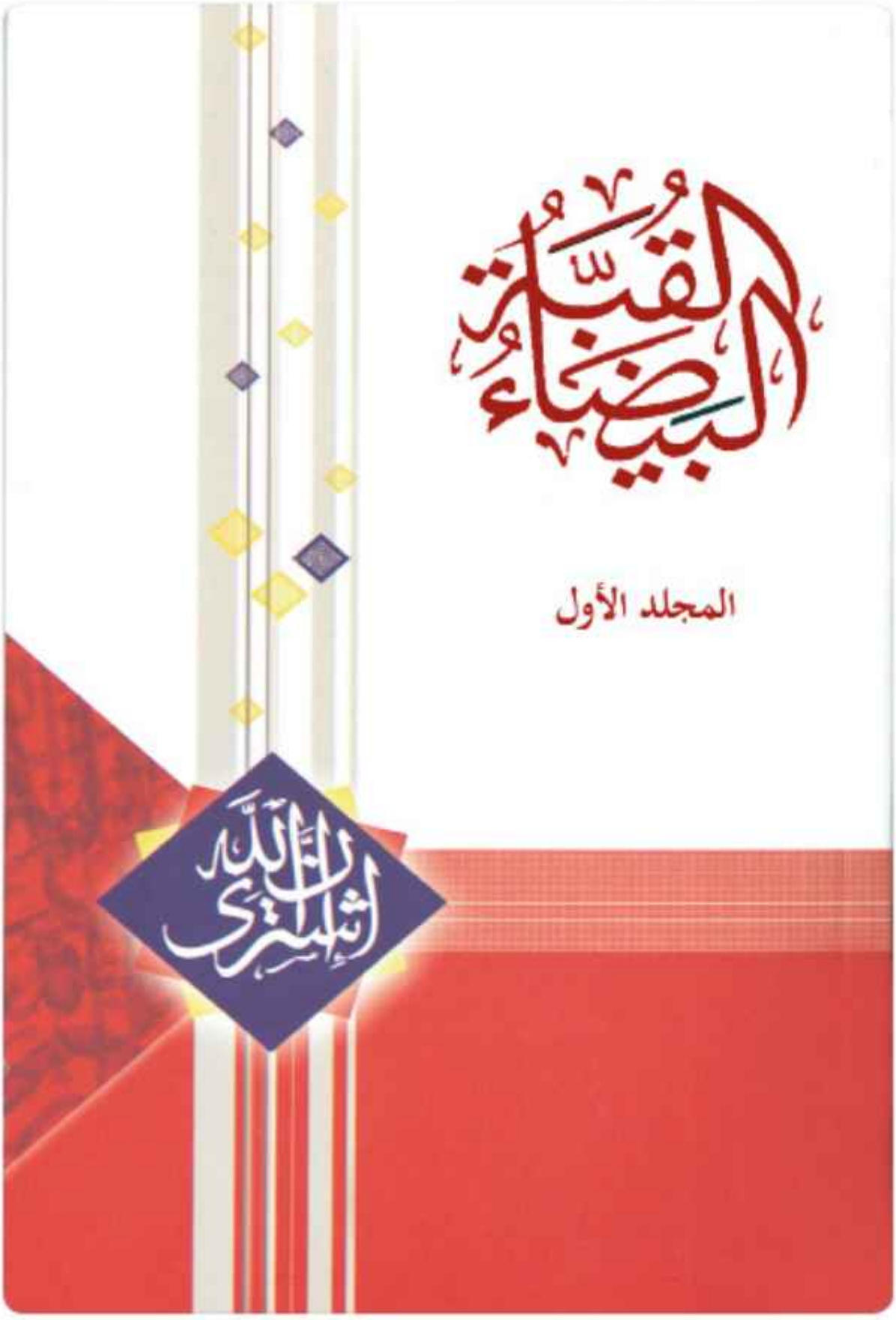
القبة البيضاء
المجلد الأول
إشراق الله

فصلية تُعنى بالبحوث والدراسات الإنسانية والاجتماعيةالعدد(٥)
السنة الثانية ربيع الثاني ١٤٤٦هـ تشرينالثاني ٢٠٢٤م

فصلية تُعنى بالبحوث والدراسات الإنسانية والاجتماعية العدد(٥)
السنة الثانية ربيع الثاني ١٤٤٦هـ تشرين الثاني ٢٠٢٤م

المشرف العام
علاء عبد الحسين جواد القسّام
مدير عام دائرة البحوث والدراسات

رئيس التحرير
أ. د. سامي حميد الحاج جاسم
التخصص/تاريخ إسلامي
الجامعة المستنصرية/ كلية التربية

مدير التحرير
حسين علي محمّد حسن
التخصص/لغة عربية وآدابها
دائرة البحوث والدراسات/ديوان الوقف الشيعي

هيأة التحرير
أ. د. علي عبد كنو
التخصص / علوم قرءان /تفسير
جامعة ديالى / كلية العلوم الإسلامية
أ. د. علي عطية شرقي
التخصص/ تاريخ إسلامي
جامعة بغداد/ كلية التربية ابن رشد
أ. م. د. عقيل عباس الريكان
التخصص/ علوم قرءان تفسير
الجامعة المستنصرية/ كلية التربية الأساسية
أ. م. د.أحمد عبد خضير
التخصص/ فلسفة
الجامعة المستنصرية / كلية الآداب
م.د. نوزاد صفر بخش
التخصص/ أصول الدين
جامعة بغداد/ كلية العلوم الإسلامية
أ.م. د. طارق عودة مري
التخصص/ تاريخ إسلامي
جامعة بغداد/ كلية العلوم الإسلامية

هيأة التحرير من خارج العراق
أ. د. مها خير بك ناصر
الجامعة اللبنانية / لبنان/لغة عربية..لغة
أ. د. محمّد خاقاني
جامعة اصفهان / إيران / لغة عربية..لغة
أ. د. خولة خمري
جامعة محمّد الشريف / الجزائر /حضارة وأديان..أديان
أ. د. نور الدين أبو لحية
جامعة باتنة / كلية العلوم الإسلامية / الجزائر
علوم قرءان/ تفسير

التدقيق اللغوي
أ. م. د. علي عبدالوهاب عباس
التخصص / اللغة والنحو
الجامعة المستنصرية/ كلية التربية الأساسية

الترجمة
أ. م. د. رافد سامي مجيد
التخصص/ لغة إنكليزية
جامعة الإمام الصادق(عليه السلام)كلية الآداب

فصلية تُعنى بالبحوث والدراسات الإنسانية والاجتماعية العدد(٥)
السنة الثانية ربيع الثاني ١٤٤٦هـ تشرين الثاني ٢٠٢٤م

العنوان الموقعي
مجلة القبة البيضاء
جمهورية العراق
بغداد /باب المعظم
مقابل وزارة الصحة
دائرة البحوث والدراسات

الاتصالات
مدير التحرير
٠٧٧٣٩١٨٣٧٦١
صندوق البريد / ٣٣٠٠١

الرقم المعياري الدولي
ISSN3005_5830
رقم الإيداع
في دار الكتب والوثائق(١١٢٧)
لسنة ٢٠٢٣

البريد الالكتروني
إيميل
off reserch@sed.gov.iq
hus65in@gmail.com

IRAQI
Academic Scientific Journals

الرقم المعياري الدولي
(3005-5830)

دليل المؤلف.....

١–إن يتسم البحث بالأصالة والجدة والقيمة العلمية والمعرفية الكبيرة وسلامة اللغة ودقة التوثيق.
٢– إن تحتوي الصفحة الأولى من البحث على:
أ. عنوان البحث باللغة العربية .
ب . اسم الباحث باللغة العربية . ودرجته العلمية وشهادته.
ت . بريد الباحث الإلكتروني.
ث . ملخصان أحدهما باللغةِ العربية والآخر باللغةِ الإنكليزية.
ج . تدرج مفاتيح الكلمات باللغة العربية بعد الملخص العربي.
٣–أن يكونَ مطبوعًا على الحاسوب بنظام(office Word) ٢٠٠٧ او ٢٠١٠) وعلى قرص ليزري مدمج (CD) على شكل ملف واحد فقط (أي لا يُجزّأ البحث بأكثر من ملف على القرص) وتُزوَّد هيأة التحرير بثلاث نسخ ورقية وتوضع الرسوم أو الأشكال، إن وُجدت، في مكانِها منَ البحثِ، على أن تكونَ صالحةً مِنَ الناحيةِ الفنيَّة للطباعة.
٤–أن لا يزيدَ عدد صفحات البحث على (٢٥) خمس وعشرين صفحة من الحجم (A٤).
٥. يلتزم الباحث في ترتيب وتنسيق المصادر على الصغية APA
٦–أن يلتزم الباحث بدفعِ أُجُور النشر المحدَّدة البالغة (٧٥،٠٠٠) خمسة وسبعين الف دينار عراقيّ، أو ما يعادلها بالعملات الأجنبية.
٧–أن يكونَ البحثُ خاليًا مِنَ الأخطاءِ اللغوية والنحوية والإملائيَّة.
٨–أن يلتزم الباحث بالخطوط وأحجامِها على النحو الآتي:
أ. اللغة العربية: نوع الخط (Arabic Simplified) وحجم الخط (١٤) للمتن.
ب . اللغة الإنكليزية: نوع الخط (Times New Roman) عناوين البحث (١٦). والملخصات (١٢).
أما فقرات البحث الأخرى؛ فبحجم (١٤) .
٩–أن تكونَ هوامش البحثِ بالنظام التلقائي (تعليقات ختامية) في نهاية البحث. بحجم ١٢.
١٠–تكون مسافة الحواشي الجانبية (٢،٥٤) سم والمسافة بين الأسطر (١) .
١١–في حال استعمال برنامج مصحف المدينة للآيات القرآنية يتحمل الباحث ظهور هذه الآيات المباركة بالشكل الصحيح من عدمه، لذا يفضل النسخ من المصحف الالكتروني المتوافر على شبكة الانترنيت.
١٢–يبلّغ الباحث بقرارِ صلاحيَّة النشر أو عدمها في مدَّةٍ لا تتجاوز شهرين من تاريخ وصولهِ إلى هيأةِ التحرير.
١٣–يلتزمُ الباحث بإجراءِ تعديلات المحكّمين على بحثهِ وفق التقارير المرسلة إليهِ وموافاةِ المجلة بنسخةٍ مُعدَّلةٍ في مدَّةٍ لا تتجاوزُ (١٥) خمسة عشر يومًا.
١٤–لا يحق للباحث المطالبة بمتطلبات البحث كافة بعد مرور سنة من تاريخ النشر.
١٥–لاتعاد البحوث الى أصحابها سواء قبلت أم لم تقبل.
١٦–دمج مصادر البحث وهوامشه في عنوان واحد يكون في نهاية البحث، مع كتابة معلومات المصدر عندما يرد لأول مرة.
١٧–يخضع البحث للتقويم السري من ثلاثة خبراء لبيان صلاحيته للنشر.
١٨–يشترط على طلبة الدراسات العليا فضلاً عن الشروط السابقة جلب ما يثبت موافقة الاستاذ المشرف على البحث وفق النموذج المعتمد في المجلة.
١٩–يحصل الباحث على مستل واحد لبحثه، ونسخة من المجلة، وإذا رغب في الحصول على نسخة أخرى فعليه شراؤها بسعر (١٥) الف دينار.
٢٠–تعبر الأبحاث المنشورة في المجلة عن آراء أصحابها لا عن رأي المجلة.
٢١–ترسل البحوث على العنوان الآتي: (بغداد – شارع فلسطين المركز الوطني لعلوم القرآن)
أو البريد الألكتروني: (hus٦٥in@Gmail.com) بعد دفع الأجور في الحساب المصرفي العائد إلى الدائرة.
٢٢–لا تلتزمُ المجلة بنشر البحوث التي تُخلُّ بشرطٍ من هذهِ الشروط .

مجلة انسانية اجتماعية فصلية تصدر عن دائرة البحوث والدراسات في ديوان الوقف الشيعي

العدد (٥) ربيع الثاني ١٤٤٦هـ تشرين الثاني ٢٠٢٤م

المحتوى

ت	عنوانات البحوث	اسم الباحث	ص
١	اللغة الشارحة في مجموعة « نيران صديقة جدا» للشاعر « أحمد ناهم	أ.م .د. عالية خليل إبراهيم	٨
٢	تقويم دليل الكيمياء للصف الاول متوسط في ضوء حاجات المدرسين	أ. م.د عايد خضير ضايع م. جنان محسن عبد الرسول	٢٢
٣	دراسة مقارنة لتأثير التغير المناخي على الخطات المناخية في البصرة والموصل: تحليل للاتجاهات المناخية	م. د. هاجر علي راضي	٣٨
٤	تحليل نقدي للجملة المشهورة (صوتُ المرأةِ عورة) كحديثٍ شريف وكقاعدةٍ فقهية(دراسة تحليلية في الفقه الإسلامي)	م.د. ناصر عبود حمد الجابري	٥٦
٥	أثر اسلوب التعلم التشاركي في تحصيل طلبة كلية الاداب في مادة علم الاحياء وتفكيرهم المنطقي	م.د. موفق صبري مهدي	٧٢
٦	أثر الاستراتيجيات المعرفية في تحصيل طلاب الصف الرابع العلمي في مادة الرياضيات	م.د. حسن عيسى ميرزا	٩٢
٧	نماذج تطبيقية لدفع الإشكال عن تفسير سورة الفاتحة في ضوء تفسير(التهذيب في التفسير، للجُشمي ت٤٩٤هـ)	صبا خلف ياسين أ. م. د. أمل كاظم زوير	١٠٤
٨	ظاهـرة المماثلـة الصوتية في سورة طـه	م.م. زيـن العابدين محمد	١١٦
٩	مشكلات الفساد الإداري والمالي وطرق معالجتها في ضوء الرؤية القرآنية	م.م.مرتضى حسين محسن	١٢٦
١٠	الدلالة التصريفيّة لقراءة أهل البيت (عليهم السلام) للقرآن الكريم وأثرها في توجيه المعنى	م. م. حيدر جبار مريوش	١٥٢
١١	القراءات القرآنية وموقف ابن جني (ت٣٩٢هـ) منها	م. م. كاظم محمد عبد الحسن	١٦٦
١٢	توسيع عمل الصناديق السيادية وأثر ذلك على الاقتصاد العراقي بعد ٢٠٠٣م	م. م. محمد حامد دحام	١٧٨
١٣	التكافل، مفهومه، أهميته، وأثره في بناء المجتمع من منظور قرآني(دراسة موضوعية)	م.م. حيدر حميد سلطان	١٩٠
١٤	مباني التأويل عند السيد حيدر الآملي من خلال تفسيره المحيط الأعظم والبحر الخضم	م.م عمار عاجل جياد م.م أكرم محسن مصاول	٢٠٦
١٥	إحصاء الدواوين الإدارية عند القلقشندي	م.م ياسر حاتم عليوي	٢٢٦
١٦	العلاقات التركية القطرية للفترة ١٩٩٥ –٢٠٠٥	م.م. أحمد عدنان علي	٢٣٤
١٧	معركة فخ وأثرها في انتشار الدعوة العلوية في العالم الإسلامي	م. سير قاسم الحسيني	٢٥٠
١٨	أنسنة المدن والحفاظ على الجوانب الاجتماعية والثقافية	م. أشواق قاسم توفيق حمودي	٢٥٨
١٩	التلاوة في القران الكريم	م.م. كمال علي شناع لفته	٢٧٤
٢٠	فلسفة الاخلاق لبلاد الرافدين القديمة	م.م. هدى سري ابراهيم	٢٩٠

توسيع عمل الصناديق السيادية وأثر ذلك على الاقتصاد العراقي بعد ٢٠٠٣م

م. م. محمد حامد دحام
وزارة التربية/ مديرية تربية بغداد الكرخ/ الثالثة

المستخلص:
إن من بين المنافع الرئيسية لإنشاء صناديق الثروة السيادية في العراق، هو التخصيص الأمثل للموارد الاقتصادية وكذلك تحقيق مبدأ العدالة التوزيعية بين الأجيال الحالية والقادمة وكما أن استخدام آلية صناديق الثروة السيادية ودمجها في موازنة الدولة، وعدها جزءاً لا يتجزء من مالية الدولة مكن تلك الدول من تجنب الآثار الضارة للدورات الاقتصادية (الرواج والكساد)، ويعمل كمنظم قلب اقتصادي نابض يضخ ويسحب السيولة النقدية وفق احتياجات الاقتصاد الوطني بشكل مبرمج وفعال وكذلك دمج آلية صناديق الثروة السيادية بالنظام المالي الدولي يؤدي إلى تخفيف وتجنب الأزمات المالية فهو يعمل كمنظم داخلي وخارجي للتدفقات النقدية الدولية من خلال ضبط حركات رؤوس الأموال.

مفتاح الكلمات: الصناديق السيادية، الموازنة، الميزانية العامة، الكساد، الرواج.

Abstract

Among the main benefits of establishing sovereign wealth funds in Iraq is the optimal allocation of economic resources as well as achieving the principle of distributive justice between current and future generations. Also, using the sovereign wealth funds mechanism and integrating it into the state budget, and considering it an integral part of the state's finances, has enabled these countries to avoid the harmful effects of economic cycles (boom and bust), and works as a beating economic heart regulator that pumps and withdraws cash liquidity according to the needs of the national economy in a programmed and effective manner. Also, integrating the sovereign wealth funds mechanism into the international financial system leads to mitigating and avoiding financial crises, as it works as an internal and external regulator of international cash flows by controlling capital movements.

Keywords: Sovereign funds, budget, general budget, recession, boom.

المقدمة:

تعد« صناديق الثروة السيادية»، أو الصناديق السيادية « هي صناديق مملوكة لدولة ما، وتتكون مواردها من أصول مختلفة: كالأراضي أو الأسهم أو السندات أو فوائض الميزانية العامة للدولة أو فوائض الاحتياطيات النقدية أو فوائض ميزان المدفوعات أو إيرادات عمليات الخصخصة، وتتسم أصولها بالضخامة وعملها بالسيادة، وتستثمر تلك الفوائض بالأسواق المحلية أو الأجنبية أو فيهما معا وفقاً لمعايير اقتصادية (التكلفة والعائد).

تعتبر الصناديق السيادية ليست بالحديثة نسبياً بل تعود الى عام ١٩٥٣ حينما أنشأت الكويت صندوقها السيادي والمعروف حاليا « بالهيئة العامة للاستثمار « من أجل استثمار فوائض إيراداتها النفطية للحفاظ على حقوق الأجيال القادمة في هذا المورد الناضب، ثم توالى بعد ذلك الانتشار السريع لهذه الصناديق على كافة دول العالم على اختلاف نوعية الموارد والأصول المملوكة لديها وبخاصة منذ بداية الألفية الثالثة، وأصبحت تلك الصناديق من أهم مصادر الإستثمار الأجنبية على كافة القطاعات الاقتصادية بل استحوذت على الحصص الكبرى في أصول الشركات الدولية والمتعددة الجنسيات كما وضعت البلدان أهدافا مختلفة لصناديق الثروة السيادية بل تتوسع وتتغير

أهدافها حسب الظروف التي تمر بها الدولة صاحبة الصندوق ، وهناك العديد من الأسباب التي دفعت الدول للحاق بركاب الصناديق السيادية، كما أن هناك العديد من المؤشرات التي يمكن من خلالها تقييم أداء الصندوق في تحقيق أهدافه.

مفهوم صناديق الثروة السيادية Funds Wealth Sovereign:

على الرغم من أن إنشاء صناديق الثروة السيادية ليست بالحديثة إلا أنه من الصعب الحصول على مفهوم شامل ينطبق على جميع صناديق الثروة السيادية في دول العالم حيث عرفت مجموعة العمل الدولية: الصناديق السيادية على انها: صناديق استثمار أو ترتيبات ذات غرض خاص تملكها حكومات الدول التي تقوم بإنشاء هذه الصناديق من أجل تحقيق أهداف اقتصادية كلية، و هي تحتفظ بالأصول أو تتولى توظيفها أو إدارتها لتحقيق أهداف مالية، مستخدم في ذلك استراتيجيات استثمارية تتضمن الاستثمار على الأصول المالية والأجنبية، كما تتنوع مصادر تمويل هذه الصناديق فهناك صناديق يكون مصدر إنشائها فوائض في موازين المدفوعات أو عمليات تخص العملات الأجنبية أو من إيرادات الخصخصة أو فائض في الميزانية العامة للدولة أو إيرادات ناتجة عن صادرات المواد الأولية(١).

أيضا عرف صندوق النقد الدولي صناديق الثروة السيادية على أنها « صناديق أو ترتيبات استثمارية عامة ذات أهداف خاصة و محددة تتميز بثلاثة معايير وهي:

الأول : مملوكة أو مراقبة من طرف حكومة وطنية (تضم كل من الحكومة المركزية أو الحكومة دون المركزية).

الثاني: تستخدم الأموال العامة في عمليات الاستثمار بعيد المدى.

الثالث : تهدف سياستها الاستثمارية في تحقيق بعض الأهداف الاقتصادية الكلية المحددة كالادخار للأجيال القادمة، تنويع الناتج المحلي، التوظف ، النمو الاقتصادي.

من خلال التعريفات السابقة يمكن القول بأن صناديق الثروة السيادية عبارة عن صناديق استثمار مملوكة للدولة ، تمول من فائض ميزان المدفوعات ، أو فائض احتياطيات النقد الأجنبي بالبنك المركزي ، أو عائد عمليات الخصخصة، أو فائض الميزانية العامة للدولة، أو الإيرادات المتحققة من الصادرات السلعية، أو من كل هذه المصادر مجتمعة، و تختلف الدول فيما بينها من حيث مصدر التمويل والهدف المرجو منه حسب طبيعة موارد كل دولة و ظروفها الاقتصادية التي تمر بها وتهدف إليها(٢).

نشأة وانتشار الصناديق السيادية

يغلب على «الصناديق السيادية» كونها صناديق ثروة سيادية في الغالب تعمل على استثمار فائض الإيرادات النفطية بفعالية وكفاءة عالية في الأسواق المحلية والدولية بهدف مواجهة التقلبات الدولية من عوائد النفط، ومن أمثلة هذه الصناديق هيئة الاستثمار الكويتية التي أنشئت عام ١٩٥٣، وصندوق مبادلة بأبوظبي عام ٢٠٠٢ والذي يهدف لخلق النمو في أبوظبي من خلال الاستثمار المحلي بالإمارة، و صندوق معاشات التقاعد الحكومي بالنرويج عام ١٩٩٠ . ثم تلى ذلك أن قامت الدول ذات الفوائض الكبيرة في الحساب الجاري بموازين مدفوعاتها واحتياطيات النقد الأجنبي ببنوكها المركزية بإنشاء صناديق سيادية تضم تلك الفوائض من أجل تقليل احتمالات المخاطرة وزيادة العوائد المالية على هذه المبالغ من المدين المتوسط و البعيد، و من أمثلة تلك الصناديق صناديق الصين، و سنغافورة ، وتشيلي(٣) .

ومنذ أوائل الألفية الثالثة أخذ عدد الصناديق السيادية في تزايد مستمر، وتعددت مصادر تمويلها، و أيضاً أهدافها، كما نالت اهتمام العديد من الباحثين في المجال المالي ، و السياسي ، و الاقتصادي ، والمؤسسات المالية الدولية، ومراكز الأبحاث الدولية ، و أصبح لها معهد متخصص يقدم المعلومات والبيانات والمؤشرات حول أداؤها وحجم أصولها واستثماراتها.

من حيث الهدف الأساسي لإنشائها تنقسم إلى:

١. صناديق الاستقرار : يتمثل هدفها الأساسي في حماية الموازنة العامة والاقتصاد من تقلبات أسعار السلع الضرورية .

٢. صناديق الادخار : يتمثل هدفها الأساسي في تحويل الأرصدة غير المتجددة إلى محافظ أصول متنوعة.

٣. صناديق التنمية: يتمثل هدفها الأساسي في تشجيع تمويل المشاريع الاقتصادية والاجتماعية في الدولة صاحبة الصندوق من أجل زيادة الناتج المحلي الاجمالي، والتوظيف ... الخ و من أمثلة هذه الصناديق صندوق سنغافورة و صندوق الإمارات مبادلة ، و صندوق مصر .و يلاحظ إمكانية تعدد أهداف الصندوق أو تغييرها عبر الزمن فمثلاً يمكن إنشاء صندوق سيادي في البداية لأغراض الاستقرار، و يمكن أن يتطور هذا الصندوق الى صندوق ادخار ، أو لصندوق تنمية(٤).

كما يمكن تصنيف الصناديق السيادية من حيث مصدر أصولها على:

أ. صناديق المواد الأولية : تمثل المواد الأولية كالنفط والغاز .. الخ مصدر دخل الصندوق ، وأنشئت هذه الصناديق من أجل إحلال الأصول الاستثمارية محل المورد الطبيعي الناضب ، ومن أمثلة هذه الصناديق الصندوق الكويتي وصندوق روسيا ، و صندوق ضبط الموارد في الجزائر التي تعتمد على النفط و صندوق تشيلي الذي يعتمد على تغيرات أسعار النحاس .

ب. صناديق فوائض المدفوعات الجارية : يمثل فائض ميزان المدفوعات، وفائض الاحتياطيات لدى البنك المركزي ، و كذلك فائض الميزانية العامة للدولة مصدر دخل الصندوق، ومن أمثلة ذلك صناديق الصين، وسنغافورة، وأنشئت هذه الصناديق من أجل زيادة عوائد تلك الفوائض .

ج. صناديق عوائد الخصخصة والممتلكات العامة : تمثل عوائد تطبيق برنامج الخصخصة، و حصيلة بيع الممتلكات العامة مصدر دخل الصندوق، ومن أمثلة ذلك صندوق مصر وأنشئت مثل هذه الصناديق من أجل تخفيف العبء على الموازنة العامة للدولة في دعم المشروعات العامة منخفضة الكفاءة، و للاستفادة من أصول وممتلكات الدولة و استثمار عوائدها وفقا للعائد والتكلفة بما يضمن تحقيق التنمية، و يحافظ على حقوق الأجيال القادمة.

المقومات الرئيسية لإنشاء صناديق الثروة السيادية في العراق:

حيث تشتمل المقومات الرئيسية لإنشاء صناديق الثروة السيادية في العراق ما يلي (٥):

أ. المقومات البشرية المؤهلة: حيث إن الإنسان هو وسيلة التنمية الأساسية وهدفها لذلك فمن خلال امتلاك العراق الكفاءات البشرية المؤهلة القادرة على استيعاب العلوم المتقدمة والتفوق فيها يستطيع أن يوفر القاعدة الأساسية لبناء صناديق الثروة السيادية.

ب. المقومات الاجتماعية: الإخلاص وحب الوطن والأمانة والنزاهة وتحمل المسؤولية بأمانة وشرف لذلك ان بناء هذه الصناديق السيادية يجب أن يقترن بأناس مخلصين أكاديميين وطنين محبين لبلدهم حتى إذا توافرت هذه الخصال يصبح بالإمكان الاطمئنان على سلامة إدارة وتوظيف الأموال العامة بكفاءة.

ج. المقومات السياسية والتشريعية : توفر الإرادة السياسية من خلال النخب التي يفرزها الشعب بانتخابات حرة ونزيهة بضرورة إنشاء صناديق الثروة السيادية وكذلك توفير الغطاء التشريعي الملائم من خلال القوانين التي تنضم هياكل واطر عمل وأهداف ومصادر تمويل صناديق الثروة السيادية وغيرها الكثير.

د. المقومات الاقتصادية : والتي يأتي مصدري النفط والغاز في مقدمتها وذلك من خلال استيعاب الإيرادات المالية الفائضة عن احتياجات الميزانية العامة إذ أن الغاز الطبيعي بعد الثروة السيادية الثانية في سلم مصادر الثروات السيادية في العراق إذ يقدر احتياطي العراق بحدود (١١٢-١١٠) تريليون قدم مكعب من الغاز الطبيعي كاحتياطي مؤكد إضافة إلى (١٥٠) تريليون قدم مكعب من الغاز الطبيعي كاحتياطي محتمل ثم تأتي الفوسفات التي تعد الثروة السيادية الثالثة في العراق إذ يقدر الاحتياطي من هذا المورد بنحو (٤٣٠) مليون طن وغيرها الكثير

مما لا يحصى .

الأهداف الرئيسة لإنشاء الأنموذج المقترح لصناديق الثروة السيادية في العراق:

أ. ظهور إيرادات النفط الرئيسية والآثار الاقتصادية لها وأثرها على التنمية. وظهور العوائد المالية الكبيرة على المدى القصير والمتوسط والطويل ومما يتطلب وضع آلية محكمة لتحقيق هدف الاستقرار الاقتصادي الكلي من خلال إنشاء صناديق الثروة السيادية .

ب. القدرة على تحويل الاقتصاد من اقتصاد أحادي إلى اقتصاد متنوع والتخلص من أحادية المورد.

ج. الفرص المتاحة لدعم وتعزيز التنمية الوطنية الاقتصادية والاجتماعية وتحسين الأوضاع الاقتصادية والاجتماعية المناسبة للاستثمار والتنمية.

د. الشفافية والمساءلة والرقابة المالية والحوكمة وتشجيع الوعي العام للإدارة المالية.

هـ. التخفيف من المرض الهولندي ومواجهة الضغوط التصاعدية على سعر الصرف الحقيقي وتقلباته والذي يؤثر في القدرة التنافسية للقطاعات الغير معدنية . وإدارة الأصول المالية السيادية للبلد وتعظيم العوائد منها.

و. التوفير وبناء ثروة للأجيال القادمة وضمان العدالة التوزيعية بين الأجيال وكذلك على المدى الطويل تحقيق الاستدامة المالية والبدائل المتاحة لإدارة كفوءة للإيرادات الوطنية من عوائد الموارد الطبيعية(٦).

هيكلية الأنموذج المقترح لصناديق الثروة السيادية في العراق:

أن إنشاء مجموعة موحدة ومتكاملة من صناديق الثروة السيادية (SWF) بشكل منسق ومتكامل ومندمج مع الموازنة العامة للدولة وبالإمكان الاستفادة من اللائحة التنظيمية رقم (٢) لصندوق تنمية العراق ذات الأجزاء التسعة الغرض المسئوليات تأسيس الصندوق السيطرة على الصندوق، إدارة الصندوق صرف الأموال من الصندوق مراجعة الحسابات حل الصندوق الدخول حيز التنفيذ (مع الإضافة والتعديل حسب المقتضيات الواجبة التي تراها السلطات ضرورية(٧)، ويعتبر إنشاء صناديق الثروة السيادية في العراق توطئة لدخول عصر ما بعد النفط والغاز. ويشمل النموذج المقترح صناديق الثروة السيادية التالية :

١. صندوق الاستقرار والتثبيت الاقتصادي : والذي يمول من نسبة من العوائد النفطية تشرع بقانون وكذلك الضرائب المفروضة على الشركات الأجنبية العاملة في القطاع النفطي والذي يهدف إلى مواجهة تقلب العوائد النفطية العراقية، وتعزيز استقرار الاقتصاد الكلي وكذلك عزل الميزانية العامة من التقلبات الدولية في أسعار السلع وضمان انسجام الأنفاق الحكومي مع القدرة الاستيعابية للاقتصاد العراقي ويكون الاستثمار فيه خارجي ويفضل نقل التكنولوجيا الحديثة من خلال الاستثمار في القطاعات المتقدمة وكذلك عليه مراعاة تنويع الاستثمار في القطاعين العالي والحقيقي وأن يكون بحصص صغيرة على امتداد مروحة واسعة من الشركات والبنوك والمؤسسات المالية العالمية ومراعاة الموازنة بين المخاطر والعوائد.

٢. صندوق البنية التحتية: والي ومون من مصادر مختلفة قد يكون من بينها ضرائب من الخدمات العامة وكذلك عوائد بيع المنتجات النفطية في الداخل ونسبة من عوائد النفط والغاز ويكون بديلا أو رديفا للقطاع الخاص المحدود نسبيا في العراق او في هذا الصندوق السيادي يستثمر بعقلية القطاع الخاص ويبغي تحقيق هدفين في أن واحد هما الربيع والخدمة المتطورة من خلال بناء بنية تحتية متطورة وكذلك تحقيق التنمية المستدامة والاهتمام بالبيئة ويفضل أن يطرح أسهم شركاته للاكتتاب العام في السوق المالية العراقية والذي يستلزم تطوير آليات هذه السوق العالمية وجعلها تضاهي الأسواق المالية العالمية وهذا الأمر سيسحب السيولة العالية من السوق المحلية وتوجيهها نحو الاستثمار بدل من توجهها نحو الاستهلاك التبذيري والترفي وتوضع آلية مناسبة مشرعة بقانون تحدد حصة شهرية أو سنوية لكل مواطن عراقي من أرباح هذا الصندوق ويفضل الاعتناء بذوي الدخل المحدود والطبقات الفقيرة .

٣. صندوق الافكار المستقبلي (صندوق المستقبل): ويمول من مصادر مختلفة توضع لها الاليات المناسبة وكذلك

نسبة من العوائد المالية المتأتية من تصدير النفط والغاز وتستثمر هذه الأموال في الداخل والخارج، بحيث يكون من نوع الادخار الاستثماري للأجيال القادمة.

الشكل (١) مخطط هيكلية الصناديق المقترحة

Tuesday , presentation to the PNG Institute of Directors) المصدر: من عمل الباحث بالاعتماد على دراسة وتقديم شريح
July 2010)والمنشور على شبكة مواقع نوع الاقتصادي العراقي مقترح بشأن (آخر تصديق لثروة السيادية وشبكة صناديق الثروة السيادية في النموذج المقترح من قبل الباحث وتكلفة مقترح الذي يراد تنفيذه في الاقتصاد العراقي مع مراعاة أن هذا النموذج تراعي واقع التحديات والإشكاليات ما يكون واقع الاقتصادي العراقي وفقا لمتطلبات والمتغيرات.

صندوق الثروة الأنسب لصالح العراق :

هناك عدد من صناديق الثروة السيادية التي تدار إقليمياً وعالمياً، والتي يمكن دراستها حينما يتعلق الأمر بهيكل صندوق للعراق. ولكن النظر إلى هذه الصناديق وأهدافها الاقتصادية النهائية يتلخص في النظر إلى الأسباب التي أدت إلى إنشائها. وأحد الأسباب وراءها هو المساعدة في تجنب الأزمات الاقتصادية والمالية التي قد تنشأ عن عوامل داخلية وخارجية، ومن ثمّ المساعدة في حماية اقتصاد الدولة أثناء أوقات الركود المماثلة للوضع الحالي في العراق. وهناك سبب آخر يتمثل في المساعدة في إعادة بناء البنية التحتية المتضررة أو تعزيز التنمية المستدامة من خلال استثمارات واسعة النطاق، وهو ما كان ليصعب تمويله لولا وجود صندوق الثروة. والسبب الثالث هو الادخار من أجل الأجيال المقبلة، وفي بعض الأحيان، وعلى وجه التحديد في صندوق رواتب التقاعد، تحسباً لتزايد عدد السكان الذي من شأنه أن يثقل ميزانية الدولة. والسبب الأخير، الذي كثيراً ما يكون موضع تجاهل وله علاقة وثيقة بالعراق، يتلخص في المساعدة في دعم الأنظمة الديمقراطية الهشة(٨).

إن صناديق الثروة السيادية قادرة على توفير المكاسب الاقتصادية والسياسية، والتي سوف تناقش في الأقسام اللاحقة. هناك خمسة أنواع رئيسة من صناديق الثروة السيادية: صناديق الادخار، وصناديق احتياطي التقاعد، وصناديق الاستثمار الاحتياطية، وصناديق الاستقرار، وصناديق التنمية.

أ. صناديق الادخار: التي تسعى إلى تحويل الثروة من موارد محدودة إلى أصول مالية متجددة، وهي تتمتع بشعبية

بين البلدان الغنية بالنفط. وفي نهاية المطاف فإن هذه الصناديق طويلة الأجل التي تفترض الوفرة الحالية من النفط، أو أي سلعة أخرى، لن تدوم إلى الأبد، وهي بهذا تسعى إلى إنقاذ هذه الثروة الحالية من أجل المستقبل. ومن بين الأمثلة على صندوق الادخار هيئة الاستثمار الكويتية، التي تأسس في عام ١٩٥٣ ، وهو أول صندوق للثروة السيادية(٩). إن الطبيعة الطويلة الأجل للصندوق تسمح بتكوين أصول أوسع، وهو ما يساعد في خلق عائدات حقيقية متوقعة على استثماراتهم. وهذا من شأنه أن يساعد في تخفيف التحديات التي تفرضها لعنة الموارد، شريطة إدارتها على النحو اللائق وخلق مصادر بديلة للدخل ودعمها من قِبَل قطاعات صناعية ومالية أخرى.

تنشأ عدد من المشاكل عند تقييم قدرة صناديق الادخار على الاستمرار في العراق. فأولا، قد يكون العراق دولة غنية بالنفط بمستويات عالية من الإنتاج والتصدير؛ ولكنه مبتلى بالإفراط في الاعتماد على عائدات النفط لتمويل ميزانية ضخمة. إن تقسيم أي من عائداته من النفط لن يؤدي إلا إلى تفاقم العجز الحالي في الميزانية. وثانيا، يتسبب هذا الاعتماد على النفط في تقويض صناعات أخرى في العراق وإنشاء صندوق ادخار الآن لن ينجح في التخلص من لعنة الموارد. وحين نسترجع الماضي الآن فسوف يتبين لنا أنه كان من المثالي إنشاء صندوق ادخار في سبعينيات القرن العشرين حين كان الاقتصاد العراقي مزدهراً، قبل أن يبدأ عصر الريعية. فضلاً عن ذلك فإن صندوق الادخار يتطلب قدراً هائلاً من الانضباط من جانب الدولة حتى لا يتسنى الوصول للصندوق لأغراض أخرى، ومن المحتمل حدوثه في ظل أوضاع الضائقة المالية، كتلك التي يعيشها العراق الآن. وعلى هذا فإن إنشاء صندوق ادخار للعراق في ظل المناخ الحالي لن ينجح ولن يساعد في التغلب على التحديات الحالية التي تم توضيحها بالفعل.

ب. الصناديق الاحتياطية للرواتب التقاعدية تشبه: صناديق الادخار من حيث إنها استثمارات طويلة الأجل، ولكن لغرض محدد هو تكوين رأس المال لتلبية متطلبات التزامات المعاشات التقاعدية المستقبلية. كما أنها تختلف عن صناديق التقاعد التقليدية من حيث إنها لا تسعى إلى دفع رواتب تقاعدية على أساس منتظم، بل تسعى بدلاً من ذلك إلى التخفيف من ضغوط تزايد عدد المتقاعدين، والذي يتجاوز القوة العاملة الحالية. ومن الأمثلة على هذا الصندوق صندوق التقاعد النيوزيلندي، الذي أنشئ في عام ٢٠٠١ .

وعلى الرغم من النمو السكاني الحالي في العراق، فإن القوة العاملة الحالية تتجاوز بنحوٍ كبير أعداد أصحاب رواتب التقاعد من كبار السن، إذ إن ما يقرب من ٦٠ ٪ من نحو ٤٠ مليون عراقي وُلدوا بعد عام ١٩٩١ . وهذا يعني أن العراق يواجه تحدياً أعظم فيما يتعلق بخلق فرص العمل المستدامة ونمو اقتصاده. وقد يكون هناك سوء إدارة لصندوق الرواتب التقاعدية الحالي، ولكن يمكن معالجة ذلك دون الحاجة إلى اللجوء إلى إنشاء صندوق احتياطي مخصص للرواتب التقاعدية في هذه اللحظة.

ج. صناديق الاستثمار الاحتياطية: تحاول هذه الصناديق الاستفادة من الاحتياطيات الأجنبية المرتفعة التي تحتفظ بها البلدان من خلال استثمارات عالية المخاطر وذات عوائد عالية. عادة ما تقترن هذه الأنواع من الصناديق بأشكال أخرى من الاستثمارات أو الصناديق، حتى لا تؤثر على المحفظة الاستثمارية الإجمالية في أي بلد، مع التغلب أيضًا على عبء الاحتفاظ بهذه الاحتياطيات دون أي عائد. ومن الأمثلة على هذا الصندوق الصندوق الاحتياطي العام للدولة في سلطنة عمان، الذي يستثمر الفائض في عائدات النفط والغاز لتحقيق عائدات مستدامة.

بيد أن مثل هذه الاستثمارات والأنشطة تتطلب خبرة كبيرة وبنية تحتية اقتصادية قوية يفتقر إليها العراق، فضلاً عن استخدام احتياطاته في البنك المركزي حالياً لتقليل العجز، ما يجعل صناديق الاستثمار الاحتياطية خياراً غير قابل للتطبيق.

د. صناديق الاستقرار: توفر هذه الصناديق إعانة قصيرة المدى للدول التي تمر بأزمات مالية مثل التي يواجهها العراق. يتم ذلك عن طريق عزل الاقتصاد عن انخفاض أسعار السلع عن طريق ضخ النقد في الميزانية حينما تنخفض الإيرادات.

يساعد هذا الصندوق أيضًا في التغلب على أعباء لعنة الموارد من خلال سحب الإيرادات المكتسبة من ارتفاع أسعار السلع الأساسية وإعادة ضخها في الاقتصاد حينما تنخفض الأسعار(١٠). سيساعد هذا في تطوير الصناعات الأخرى ويساعد الاقتصاد على النمو. يتم تمويل هذه الأموال من السلعة التي يعتمد عليها الاقتصاد الوطني، ومع ذلك، فإن الأسعار المنخفضة الحالية للنفط وعلاقتها بالميزانية الاتحادية المقترحة لعام ٢٠٢٠ لا تسمح بسحب أي إيرادات بهذه الطريقة. هذا يعني أن تمويل الصندوق لابد من أن يتم بطريقة أخرى.

ومن الممكن أن تمنح صناديق الاستقرار الدول النفطية ميزة حينما يتعلق الأمر بحروب الأسعار والتفاوض على الصفقات. ولقد شوهد هذا مؤخراً مع المبالغة في إنتاج النفط بين السعودية وروسيا في بداية عام ٢٠٢٠ ، والتي تسببت في انخفاض أسعار النفط العالمية إلى حد كبير، ولكنها تركت هذين البلدين سالمين بسبب الفائض في الاحتياطيات المالية على شكل صناديق استقرار، بسبب استغلالهما لهذه الاحتياطات في حين كانت بلدان مثل العراق تعاني. وبسبب الإفراط في الاعتماد على النفط وضعف رأس المال، اضطر العراق إلى إبرام اتفاقية «أوبك+ » التي جعلته عاجزا عن التفاوض على أي شروط جيدة لنفسه. وربما كان امتلاك صندوق استقرار وشكل ما من أشكال أمن الميزانية من شأنه أن يسمح للعراق وبلدان أخرى بالمطالبة بتقسيم أكثر عدلاً للأعباء بدلاً من الاتفاق على توزيع متساو للخفض في الإنتاج بنسبة ٢٣ ٪.

هـ. صناديق التنمية: أصبحت هذه الصناديق ذات شعبية في الآونة الأخيرة فقط بعد الأزمة الاقتصادية العالمية لعام ٢٠٠٨ . تتطلب هذا الصندوق الاستثمار في الأسواق المحلية بدلاً من السعي إلى الحصول على الأصول الأجنبية وتنويع مصادر الموارد. ولذلك، فإن الهدف الرئيس لصندوق التنمية هو تخصيص الموارد للمشاريع الاجتماعية – الاقتصادية التي ستساعد على تعزيز الاقتصاد، مثل مشاريع البنية التحتية.

ومن الأمثلة على ذلك شركة مبادلة للاستثمار في الإمارات العربية المتحدة، التي تسعى إلى تحقيق أهداف الاقتصاد الكلي للدولة من خلال دعم مشاريع التنمية الرئيسة، كما شاركت في بيع الأصول الحكومية للقطاع الخاص لزيادة رأسمالها.

ليس هناك شك في أن العراق بحاجة ماسة إلى صندوق إنمائي لمعالجة آثار سنوات من المشاريع الاستثمارية الفاشلة، وعلى نحو أكثر إلحاحاً فيما يتعلق بتلبية احتياجات إعادة بناء المناطق المحررة، وإذا ما وضعنا في الاعتبار أن العراق يعاني من لعنة الموارد، فلسوف تكون الفائدة الواضحة المترتبة على صناديق الثروة السيادية هي المساعدة في تنويع اقتصادها.

ولكن هناك عواقب أشد عمقاً فيما يتعلق بالاستقرار السياسي للاقتصاد الانتقالي. فعلى سبيل المثال، حينما يتعلق الأمر بلعنة الموارد، فإن زيادة قطاع النفط والحدار قطاعات صناعية أخرى في العراق قد ولّد إيرادات كبيرة ولكنه فشل في إيجاد عمالة كبيرة. ونتيجة لمبيعات النفط، سعى العراق إلى تعزيز عملته الوطنية من خلال الحفاظ على قيمة مرتفعة للدينار العراقي، ما أدى إلى انخفاض ربحية الصناعات الأخرى وقدرتها التنافسية، وبالتالي إلى الفشل في التنويع. لقد تفاقم هذا الأمر بسبب ضعف الأسس المؤسسية التي يقوم عليها العراق، المبني على الريعية، ونتيجة لهذا فقد أدى ذلك إلى تأثير سلبي على الاستقرار الاجتماعي السياسي في البلاد، والذي يجسده تمدئة السكان حينما يتعلق الأمر بالإصلاح السياسي ١٢ . وعلاوة على ذلك، فإن هذه الموارد الضخمة التي ينبغي لها أن تجلب الازدهار لبلد ما ينتهي بها الحال غالباً إلى القيام بالعكس تماماً، ولهذا السبب فإن ٦٠ ٪ من أفقر سكان العالم يعيشون في بلدان غنية بالموارد.

غالباً ما تضمن الخطاب السياسي العراقي الوضع الاقتصادي للبلاد. قد استمرت النخبة السياسية في استغلالها لتحقيق مكاسب شخصية وحزبية، ولكنها خلقت أيضاً ثقافة اجتماعية اقتصادية تعتمد على الدولة استناداً إلى عقد اجتماعي عفّى عليه الزمن. إن هذه القضايا السياسية تشكل إلى حد ما السبب وراء النظام الاقتصادي

الفاشل ونتيجة له في الوقت نفسه. ومن الممكن أن يُقال إن وفرة النفط أدت إلى نمو اقتصادي أقل، ونواتج تنمية أقل، وديمقراطية أقل، وأن أي مبادرة من مبادرات صناديق الثروة السيادية في العراق لابد من أن تحاول معالجة هذه القضايا الثلاث.

هناك حاجة ملحة لصندوق الثروة السيادية الذي يمكن أن يساعد في تمكين الإصلاح الاقتصادي في العراق. وهناك العديد من الفرص للإصلاح الاقتصادي من خلال الاستثمار والتنويع ونمو القطاع الخاص والتوافق الاقتصادي مع حكومة إقليم كردستان مما سيعزز التجارة فيه. بيد أن هذه التحديات السياسية الاقتصادية الحقيقية تهدد جميع تلك الفرص. ولكي تتم أي إصلاحات، فإن العراق يحتاج أولاً إلى خلق مساحة مالية معينة، بل يتعين عليه أيضاً أن يعالج هذه التحديات الحقيقية التي تواجه الاقتصاد السياسي. وهي تحتاج إلى خفض الإنفاق العام من خلال تنفيذ عدد من إصلاحات الإنفاق وتدابير بديلة لتوليد العائدات من شأنها أن تؤثر على عدد موظفي الخدمة المدنية في كشوف المرتبات الحكومية. كما يتعين عليها أيضاً أن تعمل على التوفيق بين قضايا الديون المالية، ولا سيما مع حكومة إقليم كردستان، فضلاً عن تحديث النظام المالي والنقدي للاستغلال السياسي للاقتصاد.

والواقع أن هذه التحديات تتسم بديناميكية سياسية، وقد لا يكون تنفيذ أي من هذه الصناديق المذكورة آنفاً قادراً على تخفيف المأزق الذي يعيشه العراق حاليا. وعلى هذا فإن العراق في البداية يحتاج إلى نموذج صندوق ثروة مختلط يهدف إلى المساعدة في دعم تنفيذ الإصلاحات الاقتصادية. وفي البداية، سيبدأ هذا الصندوق كصندوق لتحقيق الاستقرار يعالج القضايا القصيرة الأجل ثم ينتقل إلى صندوق للتنمية للنظر في التغلب على التحديات الطويلة الأجل.

ترتيبات الاندماج لصناديق الثروة السيادية المتكامل مع الاقتصاد الوطني :-

١. الاندماج المنسق والمتكامل (ترتيبات الدعم الفعالة في تشغيل في أي صندوق ثروة سيادية).
٢. الترتيبات تختلف بين صناديق الثروة السيادية إذ تخضع لمحددات خاصة بكل صندوق سيادي.
٣. النهج أو الأسلوب المتوازن والمعقول في تنفيذ عملية الاندماج مع الاقتصاد الوطني.
٤. سوف تسمح هذه الدفعات الكبيرة جدا الفعلية للإنفاق الحكومي بأن يكون على نحو غير ملائم مما يشكل تهديدا لاستقرار الاقتصاد الكلي وكما هو موضح في الشكل (٢) الذي يوضح أسلوب وكيفية الاندماج للصناديق السيادية مع مفاصل الموازنة العامة للدولة بحيث يصبح جزءا لا يتجزء منها ومن خلال استخدام آلية صناديق الثروة السيادية ودمجها في عملية الموازنة يتم التخلص من الآثار السلبية للعوائد المتزايدة لتصدير الموارد الطبيعية.

شكل (٢) العلاقة بين الصناديق الثلاثة والاقتصاد الوطني

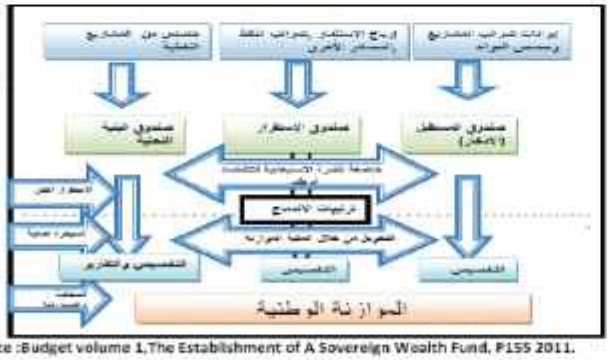

Source :Budget volume 1,The Establishment of A Sovereign Wealth Fund, P155 2011.

الرؤية العملية : الصناديق الثروة السيادية في العراق (المعايير الترويجية)

يتوجب على الحكومة العراقية السعي للحصول على مشورة عن كيفية استثمار بلايين الدولارات التي ستأتي إليها

من عوائد النفط في المستقبل بطريقة تضمن ازدهار الأمة دون أحداث اضطراب في السمات الجيوسياسية إلا من الأفضل اللجوء إلى الترويج إذا تمتلك أفضل المعايير الإدارة صناديق الثروة السيادية والعمل على تكييف هذه المعايير مع الآلية التي أتبعت في إنشاء سلسلة صناديق الثروة السيادية العراقية. ولم تكن بغداد الوحيدة التي تفعل ذلك لحكومة أوسلو تدير برنامجا واسعا ورسميا عن كيفية إدارة صناديق الثروة السيادية وقد عملت مع الحكومات في كازاخستان وتيمور الشرقية وبوليفيا وجزر فارو والعديد من البلدان الأفريقية أن امتلاك العراق احتياطي نفطي وغازي هائل ١٤٣ بليون برميل نفط حسب آخر تحديث ومن المتوقع أن يرتفع إلى أكثر من ٢٥٠ بليون برميل نفط وكذلك احتياطيات غازية هائلة وكذلك بعض المعادن الأخرى المهمة مثل (الفوسفات والكبريت)، ودخول العراق مرحلة جديدة من عمل الشركات النفطية الأجنبية في جولات التراخيص وتوقع وصول الإنتاج العراقي إلى ١٢ مليون برميل يومياً في أو ما بين ٢٠١٦ وارتفاع الأسعار العالمية للنفط وكذلك ارتفاع الطلب العالمي بسبب التقدم الاقتصادي الهائل وارتفاع كلف الي دائل للطاقة .

لذلك يجد العراق نفسه إمام فوره غير مسبوقة من الإيرادات النفطية الهائلة لذلك وجب عليه إن يراعي مسألة نضوب المورد الاقتصادي الرئيس الذي يعيش عليه. وهو النفط والغاز لذلك عليه إن يسعى إلى التخصيص الأمثل للموارد الاقتصادية المتحصل عليها من مورد النفط والغاز وان يراعي حقوق الأجيال القادمة في هذا المورد الناضب وكذلك إن يولى مسألة تنويع الاقتصاد عناية فائقة لاسيما إن العراق يمتلك مقومات اقتصادية هائلة في مجالات الزراعة – الصناعة– السياحة – الخدمات وفي مجالات أخرى كثيرة, وان يستعد المرحلة ما بعد النفط يتمثل هذا الاستعداد بإنشاء وبناء صناديق للثروة السيادية ويكون بناءها وفق أرقى الأسس والمعايير العالمية واعتماداً على مبادئ سانتياغو لذلك فأن (المعايير الترويجية) تعد معايير مناسبة مع إجراء بعض التعديلات عليها لكي توافق الأنموذج العراقي لصناديق الثروة السيادية لخصوصيته إذ سيرد توضيحها لاحقا. إن إنشاء ثلاث أو أكثر من صناديق الثروة السيادية تعمل وفق اليات عمل دقيقة وكل منها يستهدف تحقيق أهداف محددة والية ربط هذه الصناديق السيادية الثلاثة مع الميزانية الوطنية والاقتصاد الوطني لتحقق أغراضها المنشودة مثل (صندوق التثبيت الاقتصادي) يتمثل هدفها الرئيس في حماية الموازنة العامة للدولة والاقتصاد ككل وتحقيق استقرار سعر صرف عملاتها مقابل تقلبات ميزان المدفوعات الناشئة من عن تقلب أسعار السلع لاسيما النفط»(١١)، ويؤكد أنصار هذا وصندوق النوع من الصناديق على أهميتها في تحقيق الاستقرار المالي للسياسة المالية والموازنة العامة(١٢)، البنية التحتية وصندوق المستقبل ويمكن تطبيق المعايير الترويجية في تنظيم الصناديق الثروة السيادية أعلاه . وعلى الرغم من الحجج السابقة إلا أن هذا الأنموذج يواجه مشكلات حقيقية على صعيد التطبيق العملي ذلك أن البني والهياكل اللازمة للجاحة غير متوفرة في البلد ولعل في مقدمتها الاستقرار السياسي والأمني ونظام معلومات شامل ومتكامل فضلا عن نظام مصرفي ومالي متطور قادر على استيعاب أموال النفط وتدويرها داخل الاقتصاد بدل هروبها إلى الخارج بحثا عن الفرص والربح السريع(١٣)، ومن المستحسن تبني الحلول الآتية لتطوير الثروة التي هي منت الله تعالى للبشر وهي: (الذمة المالية لجميع العاملين في الصناديق السيادية والتجديد في هيئات الاستثمار ويفضل أن تكون منتجة وتحت رقابة سلطة تشريعية منتخبة من قبل البرلمان . وتوجيه الاستثمارات بشكل كبير في البنية التحتية المحلية ومن الناحية الدولية توسيع الدائرة الجيوسياسية للاستثمارات والحلول البعيدة الأمد . وهو العنصر الرئيسي الاستثمار في الإنسان الذي هو خليفة الله الجليل في الأرض. ومن الجدير بالذكر أن ستيفن كليموتز رئيس مؤسسة أمريكا الجديدة للأبحاث» هو أول من اقترح تطبيق أنموذج الاسكا في العراق) وعلى ضوء ذلك اقترح توماس باني إنشاء (صندوق وديعة عائدات النفط العراقية (١٤)، وتوزيع ما نسبته ٢٥٪ من الأموال على المواطنين (١٥). ومن ثم فأن هذا الاقتراح سوف يوسع نطاق المشاركة الاقتصادية ويوفر أساسا قويا للتحول إلى الديمقراطية(١٦).

الاستنتاجات:

– إن من بين المنافع الرئيسية لإنشاء صناديق الثروة السيادية في العراق, هو التخصيص الأمثل للموارد الاقتصادية وكذلك تحقيق مبدأ العدالة التوزيعية بين الأجيال الحالية والقادمة وكما أن استخدام آلية صناديق الثروة السيادية ودمجها في موازنة الدولة, وعدها جزءاً لا يتجزء من مالية الدولة مكن تلك الدول من تجنب الآثار الضارة للدورات الاقتصادية (الرواج والكساد), ويعمل كمنظم قلب اقتصادي نابض يضخ ويسحب السيولة النقدية وفق احتياجات الاقتصاد الوطني بشكل مبرمج وفعال وكذلك دمج آلية صناديق الثروة السيادية بالنظام المالي الدولي يؤدي إلى تخفيف وتجنب الأزمات المالية فهو يعمل كمنظم داخلي وخارجي للتدفقات النقدية الدولية من خلال ضبط حركات رؤوس الأموال.

– إن العراق مقبل على طفرة نوعية على مستوى الإنتاج في قطاعي النفط والغاز الطبيعي وذلك نتيجة لجولات التراخيص النفطية والغازية التي عقدها مؤخرا مع الشركات الأجنبية وما سيصاحب ذلك من ارتفاع العوائد المالية بشكل مضطرد الأمر الذي يستلزم إدارة اقتصادية كفوءة لهذه الموارد وتحقيق أعلى منفعة اقتصادية ممكنة, ومن أهم الآليات الحديثة لتحقيق هذا الغرض هو إنشاء (صناديق الثروة الس سيادية) ودمجها بالموازنة العامة.

الهوامش

(١) بوفليح نبيل (٢٠١٢)، دور الذكاء الاقتصادي في تحسين أداء الصناديق الثروة السيادية، صندوق الثروة السيادي النرويجي نموذجيا، الملتقى الدولي السادس، ص٢٣.

(٢) جعفر طالب احمد، عقيل حميد سلمان (٢٠١٨)، الصناديق السيادية ودورها في تحقيق التنمية المستدامة « مجلة الكويت للعلوم الاقتصادية والإدارية « كلية الإدارة والاقتصاد، جامعة واسط، العراق، العدد ٢٨، الجزء الثاني، العراق، ص٦٥.

(٣) سلمى عناب (٢٠١٧) دور صناديق الثروة السيادية في تحقيق الاستقرار الاقتصادي للدول النفطية، دراسة حالة الجزائر خلال الفترة ٢٠١٥–٢٠٠٠ رسالة ماجستير، كلية العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير، الجزائر، ص٤٣.

(٤) مجموعة العمل الدولية لصناديق الثروة السيادية، المبادىء والممارسات المتعارف عليها – منتدى سانتياغو ، صندوق النقد الدولي ، ١٥ كانون الأول . ص٢١.

(٥) عبده، محمد، شرح نهج البلاغة للإمام علي بن أبي طالب (ع)، ط١، دار الحجة البيضاء، بيروت، ٢٠٠٠، ص٥٤.

(٦) المعموري، عبد علي كاظم، مالك دحام الجميلي النفط والاحتلال في العراق، ط١، مركز حمورابي للبحوث والدراسات الإستراتيجية، بغداد، ٢٠١١ ص ٢٣١.

(٧) اللائحة التنظيمية رقم (٢) الصادرة عن السلطة الائتلافية المؤقتة (صندوق تنمية العراق) بغداد ٢٠٠٣.

(٨) WHO COVID-19 Dashboard for Iraq. accessed via: https:/ /app. powerbi. com/view?r=eyJrIjoiNjljMDhiYmItZTlhMS00MDlhLTg3MjItMDNmM2F-hNzE5NmM4IiwidCI6ImY2MTBjMGI3LWJkMjQtNGIzOS04MTBiLTNkY-zI4MGFmYjU5MCIsImMiOjh9

(٩) https://www ifswf org/member-profiles/ kuwait-investment-authority

(١٠) Al-Hassan, Abdullah et al. (2013), Sovereign Wealth Funds: Aspects of Governance Structures and Investment Management, International Monetary Fund (IMF) Paper.

(١١) جبار، احمد جاسم، النفط ومستقبل التنمية في العراق رسالة ماجستير ومقدمة إلى جامعة الكوفة وكلية الإدارة والاقتصاد ٢٠٠٩.

(١٢) صناديق الثروة السيادية المؤسسة العربية لضمان الاستثمار ٢٠٠٨, ص ١٥.

(١٣) إدوارد مورس وأخرون النفط والاستبداد الاقتصاد السياسي للدولة الريعية مكافحة لعنة الموارد الطبيعية صناديق توزيع العائدات على المواطنين – نموذج مشكلة النفط في العراق توماس أن باي معهد الدراسات الإستراتيجية (بغداد أربيل بيروت)، ص ٣٤٨.

(١٤) جونسون، الميتي، جور دون ومجيد، لعنة النفط الاقتصاد السياسي للاستبداد ترجمة معهد الدراسات الإستراتيجية الفرات للنشر والتوزيع، بغداد، ص٦٠.

(١٥) باي، توماس، مكافحة لعنة الموارد الطبيعية: صناديق توزيع العائدات على المواطنين– نموذج مشكلة النفط في العراق في النفط والاستبداد الاقتصاد السياسي للدولة الريعية مصدر، ص٢٨٢.

(١٦) عبدالجبار، فالح، عراق ما بعد الحرب : يسابق من اجل الاستقرار وإعادة البناء والشرعية معهد السلام الأمريكي، تقرير خاص رقم ١٢٠ أيار ١٢ ،٢٠٠٤، ص ٢٣٩.

المصادر:

1. Boufleh Nabil (2012), The Role of Economic Intelligence in Improving the Performance of Sovereign Wealth Funds, the Norwegian Sovereign Wealth Fund as a Model, the Sixth International Forum.
2. Jafar Talib Ahmed, Aqeel Hamid Salman (2018), Sovereign Funds and Their Role in Achieving Sustainable Development, Kuwait Journal of Economic and Administrative Sciences, College of Administration and Economics, University of Wasit, Iraq, Issue 28, Part Two, Iraq.
3. Salma Annab (2017) The role of sovereign wealth funds in achieving economic stability for oil countries, a case study of Algeria during the period 2000–2015. Master's thesis, Faculty of Economics, Business and Management Sciences, Algeria.
4. International Working Group on Sovereign Wealth Funds, Generally Accepted Principles and Practices – Santiago Forum, IMF, December 15.
5. Abdo, Muhammad, Explanation of Nahj al-Balagha by Imam Ali ibn Abi Talib (peace be upon him), 1st ed., Dar al-Mahjah al-Bayda, Beirut, 2000.
6. Al-Maamouri, Abdul Ali Kazim, Malik Daham Al-Jumaili, Oil and Occupation in Iraq, 1st ed., Hammurabi Center for Research and Strategic Studies, Baghdad, 2011.
7. Regulation No. (2) issued by the Coalition Provisional Authority (Development Fund for Iraq) Baghdad 2003.
8. WHO COVID-19 Dashboard for Iraq, accessed via: https://app.powerbi.com/view?r=eyJrIjoiNjljMDhiYmItZTlhMS00MDlhLTg3MjItMDNmM2FhNzE5NmM4IiwidCI6ImY2MTBjMGI3LWJkMjQtNGIzOS04MTBiLTNkYzI4MGFmYjU5MCIsImMiOjh9.
9. https://www.ifswf.org/member-profiles/ kuwait-investment-authority
10. Al-Hassan, Abdullah et al. (2013), Sovereign Wealth Funds: Aspects of Governance Structures and Investment Management, International Monetary Fund (IMF) Paper.
11. Jabbar, Ahmed Jassim, Oil and the Future of Development in Iraq, Master's Thesis submitted to the University of Kufa and the College of Administration and Economics, 2009.
12. Edward Morse et al. Oil and Tyranny The Political Economy of the Quarterly State Combating the Natural Resource Curse Revenue Funds for Citizens: The Case of Iraq›s Oil Problem Thomas N. Paley Institute for Strategic Studies (Baghdad-Erbil-Beirut).
13. Johnson, Al-Hiti, Gordon and Majeed, The Curse of Oil: The Political Economy of Tyranny, translated by the Institute of Strategic Studies, Al-Furat for Publishing and Distribution, Baghdad.
14. Bali, Thomas, Combating the Natural Resource Curse: Revenue Distribution Funds for Citizens—The Case of Iraq›s Oil Problem in Oil and Tyranny: The Political Economy of the Quarterly State Source.
15. Abdul-Jabbar, Faleh, Post-War Iraq: The Race for Stability, Reconstruction, and Legitimacy, US Institute of Peace, Special Report No. 120, May 12, 2004.

Website address

White Dome Magazine

Republic of Iraq

Baghdad / Bab Al-Muadham

Opposite the Ministry of Health

Department of Research and Studies

Communications

managing editor

07739183761

P.O. Box: 33001

International standard number

ISSN3005_5830

Deposit number

In the House of Books and Documents (1127)

For the year 2023

e-mail

Email

off reserch@sed.gov.iq

hus65in@gmail.com

فصلية تُعنى بالبحوث والدراسات الإنسانية والاجتماعية العدد(٥)
السنة الثانية ربيع الثاني ١٤٤٦هـ تشرين الثاني ٢٠٢٤م

General supervision the professor
Alaa Abdul Hussein Al-Qassam
Director General of the
Research and Studies Department editor
a . Dr . Sami Hammoud Haj Jassim
managing editor
Hussein Ali Muhammad Hassan Al-Hassani
Editorial staff
Mr. Dr. Ali Attia Sharqi Al-Kaabi
Mr. Dr. Ali Abdul Kanno
Mother. Dr . Muslim Hussein Attia
Mother. Dr . Amer Dahi Salman
a. M . Dr. Arkan Rahim Jabr
a. M . Dr . Ahmed Abdel Khudair
a. M . Dr . Aqeel Abbas Al-Raikan
M . Dr . Aqeel Rahim Al-Saadi
M. Dr.. Nawzad Safarbakhsh
M. Dr . Tariq Odeh Mary
Editorial staff from outside Iraq
a . Dr . Maha, good for you Nasser
Lebanese University / Lebanon
a . Dr . Muhammad Khaqani
Isfahan University / Iran
a . Dr . Khawla Khamri
Mohamed Al Sharif University / Algeria
a . Dr . Nour al-Din Abu Lihia
Batna University / Faculty of Islamic Sciences / Algeria
Proofreading
a . M . Dr. Ali Abdel Wahab Abbas
Translation
Ali Kazem Chehayeb